

، هو المهمة الأولى، فإنها تجيء في موضعها الطبيعي ، ثم تأتي على يد
عرض الكتاب (٢) ، ثم تأتي المراجعة ، وفيها ترجمة للكتاب ،
ثم تأتي المراجعة ، ثم تأتي المراجعة ، ثم تأتي المراجعة ، ثم تأتي المراجعة ،
القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢
، وهي المراجعة التي تجيء في موضعها الطبيعي ، ثم تأتي المراجعة ،
• **مذكرة محمد من يوسف** .

عرض **دكتور أحمد زكي الشلق** ، في كتاب أصدره مؤكداً الدليل بخطه على مصداقته ،
ذلك أن المؤلف يذكر في كتابه أن كتابه من كتبه كثيرة ، وأنه في عام ١٩٤٣ ،
أي الكتاب أصدره مؤكداً الدليل بخطه على مصداقته ، والاستراتيجية بالأهرام
عام ١٩٤٣ ، ويقع في تمهلة توقيع عشرين فصلاً ، تشتمل على ٤٠ صفحه ،
والمؤلف ضلع للأمنية لحسن يومي ، وبالشيء الذي تكلق وكيفلا ، فويصلها بالتنبأ ،
للديوان الملكي حتى علم ، وهو ذلك وقد قدم لينا كتابه باعتباره عامراً ، يصل
وشارك في ألمانيا فتورة حسلطه في تاريخ مصر للناصر ، وكوصيصة
لذكرياته ولخطباعاته ، وسوف نessimها في البداية ثم وعلى سبيل التجاوز
هذا ، تحسن يومي ، وذلك لأنها على بالناصر الذي خرجت
به كذكريات سياسية ، هو أمر يحتاج إلى فواجهة ونقاش ، إنما

لقد بدأ المؤلف صله بالملك فاروق حين كان سكريراً بال الوقبة المصرية
بلندن عام ١٩٣٥ حيث كان فاروق أميراً يتعلم هناك ، وكان المؤلف ضابط
اتصال بين وزير مصر المفوض ، ومقر الأمير ، ثم استائف صلته به بعد ذلك
عام ١٩٤١ حين عين مدير المكتب الصحافة بوزارة الخارجية ، ثم مديرًا
للرقابة على القسر ، إلى أن انتقل المؤلف إلى الديوان الملكي مديرًا للادارة
العربيه في عام ١٩٤٩ ، وأصبح وكيلًا للديوان ، من ذلك عام ١٩٤٩ وحتى عام
١٩٥٢ ، تخللت ذلك فترات كلها رئيساً للديوان بالنيابة ، كما كان كاتم
سر مجلس البلاطة وحاملاً لاختتام الملك ، ومن هنا تكمن أهمية الكتاب الذي
شارك صاحبه ، وشاهد عن قرب الكثير من لحظات عصره في فترة باللغة
الإنجليزية حياة مصر السياسية ، كلها فيها الديوان الملكي أدلة الاتصال
الرسمية بين القصر والحكومة ، حيث أتيحت له فرصة الاتصال برؤساء

الوزارات بشكل مباشر ، وهم يمسكون بأذمة السلطة ، كما اتيحت له ، وهو يمتلك حس المؤرخ ، فرصة الالام بالوثائق والأوراق الرسمية المحفوظة بالديوان ، وحين استقر به المقام أخيرا بوحدة الدراسات والبحوث التاريخية التابع لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، أخرج لنا كتابه هذا كتباً ملهمة للتاريخ .

والالفصل الأول يمثّل تمهيد للكتاب وعنوانه « دستور ١٩٣٣ ومكونات القصر » ويتناول فيه تشكيل لجنة الدستور والأزمات التي واجهتها عند إعداد نصوص الدستور وأماكن تعديليها ، وحقوق المادة الدستورية ، ثم دراسة دواعين القصر وفروعها كمؤسسة قائمة بذاتها ، ثم أرضيسيفه المسرى الذي يضم متحفظاته في الديوان العام ، وللمحفوظات الفضلى التاريخية . أما الفصلان الثاني والثالث فيتناولان سيرة حياة المؤلف وتدرجه في الوظائف المطبوعانية ثم المصحة الجافية وأنهار وظائفه وأختصاصاته بالديوان الملكي وعرض ذلك كلّه في تسليمه لتوليته حكم أمّا الفصل الرابع فيتناول موقفه القصر من الحكومة الموطنية المصرية والمفاوضات المصرية - البريطانية مما يبرهن على أن القصر كان عامل مشتركا في ممارسة السلطة عن طريق أحزاب الأقلية وبعض المستقلين . وقد تتبّع المؤلف خلال هذا الفصل أهام سلسلة المفاوضات البريطانية موضحاً موقف القصر منها .

أما الفصل الخامس فيتناول موقف الملك فيؤدّى من بعض الأنواع إلى الدستورية ، وأولها منحوات الملك تقويمية لمنطلقاته بعد اختياره لتشكيله في ١٩٢٣ ، بوازمه الملك مع شنعد زغلول عام ١٩٤٤ ، بوازمه الأكر الملكي الفاعل بخلاف الوزراء يمين الولاء للملك ، توارثه من مجلس الوسائلية عدلاً وغوفاة الملك فؤاد والملابسات الحبيطة بها ، ثم يتبع الملك الأهميات الدستورية هي عهد الملك فاروق في التحفل السادس ، وحيزاته معه الوفد ، ونشيأة المحاور داخل الوفد ودور الملك في ثانقها ، وأهمية انشطاء وزراعة لقطمها ومسألة التحسّن المترافق ، توفرهما شعرين ، الملك على ماهو ترتيبهما للديوان

الملكي ، وسلطات الوزارة في منح الرتب والنياشين ، وتعيين خمس أعضاء الشيوخ ، ولهؤلات الوفد عزل الملك ، وإنبتداه بالأمير محمد عبد المنعم ، توالياته التي أدت إلى إقالة الوزارة لوفديه (١٩٣٧) .

في هذا الكتاب يتناول المؤلف دور القضاة في سياسة تجنب مصر وياتي في الفصل السادس في الحديث عن دور القضاة في سياسة تجنب مصر وياتي في الفصل الثاني ، بينما خصم الفصل الثامن لحادث فبراير ١٩٤٢ ، وملخصه داهش القهر ، مما انتهى به موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة ، اعتراضها على محاولة عزل الملك فاروق ، وينتقل المؤلف بعد ذلك لدوسيه بوقف القصر من أزمة الوفد والكتاب الأسود في الفصل التاسع ، خصوصية النهاية باشا ومكره باشا ، وعاصم الخلاف بين الوزارة الوفدية والقصور ، وأسباب تحذير الحكومة ، وقد تناوله الفصل العاشر لبيان تكميل عناصر الخلاف بين القصر والوزارة ومحاولة القصر تعين رئيس الديوان الملكي رئيساً للوزراء ، وكان أحمد حسنين باشا وقتهما هو المكلف بتاليف الوزارة الجديدة ، ثم ألم بتطور الأحداث التي أنهت الفكرة بعد تدخل السفير البريطاني ، ثم تبلى الأزمة باقالة وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ التي يتناولها المؤلف في الفصل الحادى عشر .

وفي الفصل العاشر يوضح المؤلف موقف الملك من إعلان نكارة الملك ، وقد بدأ المؤلف بinterpretation من موقف الملك من عدة قضائياً أساسية تناولتها القصور ومن الثانوي عشر حتى السادس عشر : فتناول موقف الملك من قضية الوحدة العربية ، و موقف الملك من القوات المسلحة ، و موقف القصر من مسألة السودان وتطورها ، ثم علاقة القصر بالآخر والمعاهد الدينية ، وأخيراً يتناول في الفصل السادس عشر نظرية الملك إلى الممارسة الديمقراطية وفيه يتعرض لأدوار الملك من خلال الأحزاب الملاوفدية ومن خلال مناورات رئيس الديوان الملكي .

وفي الفصل العاشر عشرة و الثامنة عشر تناول المؤلف عودة الوفد الأخيرة إلى الحكم ، وفي فقراته الأخيرة (١٩٥٢ - ٥٠) حيث يتعرض

للمناخ السياسي الذي خلف الحرب العالمية الثانية ومحاولات تأليف الوزارة القومية ثم الملابسات التي أدت إلى عودة الوفد إلى سلطة .. كما يتناول المؤلف قضية الأسلحة الفاسدة التي أثارتها مجلة روز اليوسف سنة ١٩٥٠ مع تتبع تحقيقاتها حتى تم حفظها بالنسبة لأفراد الحاشية .. ثم يعود المؤلف لتبادل إخفاق المفاوضات لحل القضية الوطنية المصرية ثم الماء معاهدة عام ١٩٣٦ وما ترتب على ذلك من أحداث (في الفصلين ٢١، ٢٠) بلغت ذروتها في حريق القاهرة ، الذي تناوله المؤلف في الفصل الثاني والعشرين ، مثيراً إلى ازدياد شعبية الجماعات السياسية الجديدة (الأخوان - الشيوعيون - مصر الفتاة) .. ثم تتبع الأزمات التي أعقبت اقالة وزارة الوفد ، ثم وزارات الانقلاد ، والظروف التي مهدت لقيام الثورة .. وفي الفصل الرابع والعشرين يعطيك المؤلف ملخصاً ببعض الأزمات الوزارية التي وقعت في حينها ثم رأى المستعانتها وأياضها في فعل مستقل له أما الفصل الأخير فهو بعنوان « على هامش المذكرات » وقد تعرض فيه المؤلف لبعض ذكرياته الخاصة والمواضيع المتعلقة بالرتب والنواحي والتجاويف في استعمال السلطة .. الخ ..
وهناك عدة ملاحظات وتعليقات منهجية تتعلق بالمذكرات ، وإن كان

هذا لا يعني أن المؤلف قد اتبع منهاجاً موضوعياً وتاريخياً في آن واحد ، وفي لغة سهلة مشرقة وضياغة محكمة ، وأولى ملاحظتنا أن المؤلف قد اختار لكتابه عنوانين هما : « القصر ودوره في السياسة المصرية » ، « مذكرات حسن يوسف » مما يجعلنا نتسائل : هل هذه هي مذكرات حسن يوسف باشا بالفعل ، أم هي دراسة للقصر ودوره في السياسة المصرية من خلال قدرات حسن يوسف وقلمه ؟ ومن المسلم به أن المؤلف لم يرجع إلى دفاتر مذكراته إلا بعد صفحه من الكتاب .

ثم إذا كان المؤلف قد درس دور القصر من خلال مذكرات ووثائق القصر والوثائق الأنجليزية فلماذا لم يستكمل المقدمة السياسية الأخرى بدراسته المصادر (التاريخية التي تعاملت مع القصر) .. ثم هل هي مذكرات

أم مجرد ذكر ليات؟！ وربما بكل من الأفضل لو يهدأ المؤلف كتابه بالفصلين الثاني أو الثالث اللذان يتناولان سيرته في الموظيف، وهيما في الواقع فصلان واحدان اقتصر على الحديث عن شخصية المؤلف من حيث نشأته ومولده وأصوله الاجتماعية وتكونه التقليدي والسياسي [٤] السخ

وهناك ملاحظة منهجية تتعلق بتصنيف الكتاب إلى فصول يشكل مفتاح على هذا المنحو الذي خوّج به ولكن يمكن المؤلف أن يدفع فصولاً تلتحّ موضوعاً واحداً فعلى فحيطه واللهم فعلى معيلاً الثالثة [٥]

— الفصلان الثاني والثالث : ويتناولان صاحب المذكرات من الدبلوماسية إلى الصحافة .

— العاشر والحادي عشر : صراع القصر مع وزارة [٦] فبراير ١٩٤٢

— الفصل ١٦ — ١٨ : عودة الوفد الأخيرة للحكم .

— الفصلان الشرون والحادي والعشرون : المفاوضات والغاء المعاهدة .

— الفصل الرابع والعشرون يمكن الغاؤه واضافة الجديد فيه الى الفصول السابقة في سياقها الزمني وذلك أن به تكراراً كثيراً واسترداد لحوادث وآراء تناولها المؤلف قبل ذلك .

وهناك ملاحظة تتعلق بكون الكتاب يركز على صراعات القصر مع الوفد خلال وزارات ٣٦ — ١٩٣٧ ثم ٤٢ ثم ١٩٤٤ — ٥٠ دون أن يكتب كثيراً عن حالات القصر لوزارات الأقلية ومساندتها لها . كذلك فإن المؤلف لم يذكر كل الأمصار التي يعرفها ، الأمر الذي يجعلنا نطالبه بجزء وثائقى من مذكراته ينشر فيها نصوص مذكراته نشراً وثائقياً جديداً .

وهناك تساؤلات أخرى حول حادث [٧] فبراير ١٩٤٢ حيث لم يذكر لنا على عاتق من تقع مسؤوليته وإن كان قد أشار إلى دور أمين عثمان ولم يقل لنا ما هو هذا الدور بالتفصيل . كما أن المؤلف صور أزمة الكتاب

الأشود في ظاهر سخراً لـ «القصر» مغفوّراً به، من غير أي رحمة! الاكتيارات التي تتميّز بها
المشفيات للعريّطات في القليل والكثير، وبكلّ بساطة يُهضم المفهومان بطلال الشهادتين
دون تطيل أو استباب الفراغ بين مذكرتي مجلد «الشّهادتين»! فالعاميّة باللغة
وشتاؤن هذا المصباح داخل المؤذن، غير قادر على إدراكه! هامشان معه

وهي النهاية يليق بها مؤلم، ينخلع لوعيّاته وهو يضيع في كلّ لحظة حتى
الآن بذراعه عليه فمهور به قدمه لها سعادته من خلقاني أنا سلطانه ولو جهاته
نظر وأراء مما أفلأني الكتبة المعوجة والثوابيختة في تلك العصبة فله ملقيه المنشئ

وأجمل التقديم: «إنما يجيء من ذلك من ملائكة الله من ملائكة الله»
• قد صدرنا أنا تيسير بسبعينا

١٩٣٧ يوم الجمعة ٢٠١٢ وهم سمعنا ولهم: شعراء إصالح سمعنا

• وحصلنا بيتهم عدها تسعون : ٨١ - ٦١ ما يسمعنا

«الغزال سمعنا نفلا» : نعم شعاره نعم شعار نعم شعراً ننعم شعراً
• سمعنا

طيبة بيعينا تفاصيلنا «نعلنا» تجبي نعيشنا وعباها يسمعنا
أولنا لـ «الغزال» هو من ذلك نوعها رفعها لـ «الغزال» سمعنا
• ذلك لبلبة سعادتها لسعاده، لأنّ شعراً معاً يسمعنا

نعم شعراً وهم سمعنا نتلاه: صور أحد شعراء بـ «الغزال» نعم شعراً نعيشه لـ «الغزال»
نـ ٢٣٦١ - ٢٣٦٢ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥٠١٠ - ٥٠١١ - ٥٠١٢
ذلك «أ» أنها هذه نالسمى غلابة لها تسلسلها سمعنا تفاصيله منه أوجهه بفتحي
هـ بالفتح، التفعيـر فـ ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥٠١٠ - ٥٠١١ - ٥٠١٢
أوجهه بفتحيـر أوجهه بـ «الغزال» وـ «الغزال» سمعنا تفاصيله زمان فـ ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥٠١٠ - ٥٠١١ - ٥٠١٢

فتحيـر حـ ٥٠٦ يوم الجمعة : شعراً ناهـمـ نـ ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥٠١٠ - ٥٠١١ - ٥٠١٢
وهـ نـ ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥٠١٠ - ٥٠١١ - ٥٠١٢
ـ ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥٠١٠ - ٥٠١١ - ٥٠١٢